«أرامكو» تنفي التقدم بعرض لتأجيل مدفوعات النفط الخام

اكدت شركة (ارامكو السعودية) انها لم تقدم اية عروض لتأجيل المدفوعات المتعلقة بعقود مبيعاتها من النفط الخام. ونفت (ارامكو) ما تناولته بعض التقارير الاعلامية بشأن المدفوعات المتعلقة بعقود مبيعاتها من النفط الخام.

وكانت وسائل اعلام اوردت في وقت سابق ان (ارامكو) عرضت على مصافي نفط في آسيا واوروبا خيار تأجيل المدفوعات عن تسليمات شحنات من النفط الخام بما يصل الى 90 يوما في ظل المصاعب التي تواجها مجمعات التكرير بسبب انكماش الطلب.

ارتفعت بنسبة 3.07 بالمئة خلال فبراير الماضي

43.6 مليار دولار حيازة الكويت من سندات الخزانة الأميركية

ارتفعت حيازة دولة الكويت من سندات الخزانة الأمريكية خلال شهر فبراير الماضي بنسبة 3.07 بالمائة على أساس سنوي.

وحسب التقرير الشهري لوزارة الخزانة الأمريكية، الصادر أمس الأول، بلغت حيازة الكويت في فبراير السابق 43.6 مليار دولار، مقابل 42.3 مليار دولار في الشهر نفسه من 2019.

وعلى أساس شهري، فقد صعدت حيازة الكويت من سندات الخزانة الأمريكية بنسبة 4.06 بالمائة، علماً بأنها كانت تبلغ 41.9 مليار دولار في يناير 2020.

وتوزعت حيازة الكويت في فبراير 2020 بين 37.807 مليار دولار سندات طويلة الأجل، و5.822 مليار دولار سندات قصيرة الأجل.

وكشف التقرير الشهري، أن المملكة العربية السعودية واصلت احتلال المركز الأول عربياً في حيازة سندات الخزانة الأمريكية بقيمة 184.4 مليار ريال، وتبعتها الكويت، ثم الإمارات العربية المتحدة في المركز الثالث بـ37.3 مليار دولار.

وعلى المستوى العالمي، احتلت اليابان المركز الأول باستحواذها على سندات خزانة بـ1.268 تريليون دولار، وتبعتها الصين بـ1.092 تريليون دولار، ثم المملكة المتحدة بـ403.2 مليار دولار.

وبشكل عام، قفز حجم سندات الخزانة الأمريكية بنهاية فبراير السابق بنسبة 10.86 بالمائة إلى 7.066 تريليون دولار، مقابل 6.374 تريليون دولار بالشهر نفسه من 2019، مع نمو شهري 3.05 بالمائة.

يُشار إلى أن ما تعلنه الخزانة الأمريكية في بياناتها الشهرية، هو استثمارات دول الخليج في أذون وسندات الخزانة الأمريكية فقط، ولا تشمل الاستثمارات الأخرى في الولايات المتحدة، سواء كانت حكومية أو خاصة.

البورصة تسدل تعاملات الأسبوع على انخفاض المؤشر العام

أسدلت بورصة الكويت تعاملاتها الاسبوعية أمس الخميس على انخفاض مؤشر السوق العام 20.7 نقطة ليبلغ مستوى 4746.4 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0.44 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 101.7 مليون سهم تمت عبر 7772 صفقة نقدية بقيمة بلغت 29.2 مليون دينار كويتي

وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 13.2 نقطة ليبلغ مستوى 5ر4011 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0.33 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 20.4 مليون سهم تمت عبر 1219 صفقة نقدية بقيمة 1.2 مليون دينار

كما انخفض مؤشر السوق الاول 24.4 نقطة ليبلغ مستوى 5119.9 نقطة بنسبة هبوط بلغت 0.48 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 81.2 مليون سهم تمت عبر 6553 صفقة بقيمة 28 مليون دينار

في غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) 0.39 نقطة ليبلغ مستوى 3979.5 نقطة بنسبة صعود طفيفة بلغت 0.01 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 17.4 مليون سهم تمت عبر 985 صفقة نقدية بقيمة 1.1 مليون دينار

وكانت الشركات الأكثر ارتفاعا هي (ارجان) و(سكب ك) و(انجازات) و(القرين) أما شركات (الدولي) و(بيتك) و(اهلي متحد) و(وطني) فكانت الأكثر تداولا في حين كانت شركات (منشآت) و(تمدين أ) و(فيوتشر كيد) و(الخليجي) الأكثر انخفاضا.

«التجارة»: إغلاق محلين تجاريين خالفا الإجراءات الإحترازية

أعلنت وزارة التجارة والصناعة الكويتية أمس الخميس إغلاق محلين تجاريين خالفا القوانين والقرارات المعمول بها بشأن الإجراءات المعنية لمواجهة تداعيات إنتشار عدوى فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19).

وقالت التجارة في بيان لها إن فرقها التفتيشية رصدت 286 جمعية تعاونية وأسواقا مركزية ومحال تجارية وبسطات للخضروات للوقوف على مدى إلتزامها والمحافظة على ثبات أسعار المنتجات.

وأضافت أن الفرق التفتيشية راقبت 80 فرعا تموينيا للتأكد من مدى إنسيابية سير عمليات البيع وتسليم المواد الغذائية لمستحقيها فضلا عن تحرير 12 محضر ضبط لمحال تجارية مخالفة.

وذكرت أن مركز الطوارئ التابع لها استقبل 297 شكوى عبر الخط الساخن (135) و36 شكوى عبر مراكز الرقابة في حين تم تجديد وإصدار البطاقات التموينية لعدد 272 معاملة.

وشددت وزارة التجارة والصناعة على ضرورة الإلتزام بالقوانين لما تمر به البلاد من ظرف إستثنائي مؤكدة أن فرقها المعنية مستمرة في جولاتها التفتيشية حرصا على سلامة الأسعار والخدمات المقدمة المستهليكن.

برميل النفط الكويتي يسجل 16.67 دولاراً

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 1.57 دولار ليبلغ 16.67دولار مقابل 18.24 دولار في تداولات الثلاثاء وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الأسواق العالمية تحدد سعر التسوية لخام برنت عند 27.29 دولار للبرميل منخفضا 1.91 دولار بما يعادل 6.45 بالمئة في حين أغلق الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط على 19.87 دولار للبرميل بتراجع 24 سنتا أو 1.19 بالمئة.

بطاقة استيعابية 7 آلاف عامل

«البترول الوطنية»: تجهيز ثلاثة مراكز مؤقتة لإيواء العمالة

أعلنت شركة البترول الوطنية الكويتية أمس الخميس عن البدء بتجهيز ثلاثة مراكز مؤقتة مخصصة لإيواء العمالة الوافدة الهامشية في عدد من مناطق البلاد يمكنها استيعاب حوالي 7 آلاف عامل.

وأكد نائب الرئيس التنفيذي للمشاريع الناطق الرسمي للشركة عبدالله العجمي أن مبادرة الشركة تأتي استجابة لتوجيهات مجلس الوزراء وفي إطار مساهمات شركات القطاع النفطي الهادفة إلى دعم جهود الدولة للتصدي لأزمة تفشي فيروس كورونا (كوفيد – 19).

وأوضح في هذا الصدد أن الشركة تسلمت من وزارة الأشغال العامة المواقع المخصصة لإقامة هذه المراكز في كل من مناطق العارضية والجهراء وجنوب الصباحية مشيرا إلى أنه يجري حاليا تجهيزها وتزويدها بالمرافق والخدمات الأساسية اللازمة لتصبح قادرة خلال الأيام القادمة على استقبال هذا العدد الكبير من العمالة وتوفير ظروف معيشية ملائمة لها.

وذكر أن مبادرة البترول الوطنية تأتي من منطلق إنساني وتعكس حرص الشركة على مساندة مساعي الجهات الحكومية المختصة للحد من انتشار هذا الفيروس لافتا إلى أن تكدس العمالة الهامشية في بعض المناطق يعد أحد أبرز التحديات التي تعترض هذه المساعي.

أكدت أن المبلغ المتداول «تقديري»

«المالية»: ما تم تداوله بشأن تكلفة أثاث المحاجر غير صحيح

نفت وزارة المالية الكويتية صحة ما تم تداوله في وسائل التواصل الاجتماعي بشأن تكلفة أثاث المحاجر المؤسسية للمواطنين العائدين من الخارج موضحة أن المبلغ المتداول هو «تقديري» ليستخدم عند الحاجة وفقا لاشتراطات قانون المناقصات العامة.

وأضافت الوزارة في بيان صحفي أن تم تحديده وما نشر في جريدة الكويت الرسمية هو الطلب والموافقة على تكلفة تقديرية بمبلغ 10 ملايين دينار كويتي

وبينت أن هذه التكلفة التقديرية ستكون بمثابة إطار عام لكافة التعاقدات المتوقع إبرامها مع الشركات والمؤسسات المتخصصة لتجهيز هذه المحاجر لتلبي سياسية وحاجة خطة الإجلاء السابقة والتي كانت مقتصرة فقط على الحجر المؤسسي التي تشمل التأثيث وتوفير الخدمات الغذائية والتنظيف والتخلص من النفايات ووفقا لاشتراطات قانون المناقصات العامة.

وأوضحت أنه في ظل سياسة الحجر المؤسسي الحالية سيتم الاقتصار حاليا على استقبال التبرعات العينية من الشركات والمؤسسات لتجهيز هذه الوحدات السكنية مشيرة إلى أنها بدأت فعليا باستلام كميات أولية منها.

وتابعت أنه يجري العمل على قدم وساق لتجهيز عدد من هذه الوحدات السكنية عبر التبرعات العينية لتكون محاجر احتياطية متى دعت الحاجة لذلك مبينة أن آلية التعاقد مع الشركات والمؤسسات ستكون عند الضرورة القصوى وذلك بعد الانتهاء من استلام كافة التبرعات العينية وحسب تعليمات وزارة الصحة.

وأشارت إلى أن أوجه الصرف المحددة من قبلها لتحويل مباني مشروع عمارات مدينة (جابر الأحمد) السكنية إلى محجر صحي والتي لم تصرف حتى الآن هي الأعمال اللازمة لفصل الشقق لمضاعفة الطاقة الاستيعابية للمباني من خلال إعادة توزيع الشقق وتقسيم كل دور إلى شقتين كي يصبح إجمالي عدد الشقق 1040 وحدة سكنية.

وأضافت أن من أوجه الصرف كذلك تأثيث وتجهيز كافة الوحدات السكنية ل 1040 أسرة كويتية وتجهيزات غذائية يومية لهم إلى جانب خدمات النظيف وإدارة النفايات اليومية وخدمات الغسيل وتنظيف الملابس إلى جانب تحويل إحدى المدارس المجاورة إلى سكن للعمالة التي ستعمل على رعاية تلك الأسر.

وأكدت الوزارة حرصها على المال العام والتزامها بكل التعليمات المالية المتعلقة بخفض المصروفات وترشيد الإنفاق لافتة إلى أن ما تمر به البلاد من أزمة تداعيات انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد – 19) تطلب العمل على تحضير مثل هذه التعاقدات الطارئة بناء على قرار مجلس الوزراء المشار إليه والرغبة السامية لإعادة كل المواطنين المتواجدين بالخارج إلى أرض الوطن بأسرع وقت ممكن.

يذكر ان وزارة المالية تقدمت بطلب إلى جهاز المناقصات المركزية لوضع ميزانية تقديرية للتعاقد المباشر مع عدد من الشركات والمؤسسات من أجل تجهيز المحاجر التي تم تخصيصها وعددها 520 شقة سكنية (قبل أعمال البناء لمضاعفة الطاقة الاستيعابية الى 1040) بمدينة (جابر الأحمد) وتوفير كافة المستلزمات والخدمات الخاصة بها وفق اشتراطات وزارة الصحة بمبلغ تقديري قدره 10 ملايين دينار.

وقد حصلت الوزارة على موافقة جهاز المناقصات العامة بتاريخ 14 أبريل الجاري استنادا الى المادة (19 – ثانيا) من قانون المناقصات العامة.

وزير المالية السعودي:

مجموعة العشرين ضخت 7 تريليونات دولار بالاقتصاد العالمي لمواجهة «كورونا»

قال وزير المالية السعودي محمد الجدعان إن مجموعة العشرين (جي.20) ضخت سبعة تريليونات دولار في الاقتصاد العالمي لمواجهة تداعيات فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19).

واضاف الجدعان خلال مؤتمر صحفي عقب ترؤسه أعمال الاجتماع الافتراضي الثاني لوزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية بدول (جي.20) عبر «الاتصال المرئي» إن المجموعة «مصممة» على مواجهة تداعيات الفيروس وتسعى إلى تجاوز الأزمة وتحقيق التعافي الاقتصادي مستقبلا وتعمل لتوفير مساعدات مالية للدول النامية. وذكر الجدعان ان صندوق النقد والبنك الدوليين وبنوك التنمية ستقدم 200 مليار دولار للدول الأشد احتياجا في أزمة (كورونا). وأكد أن استراتيجية السعودية «واضحة» للتعامل مع جائحة فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19) وتتمثل في الاستمرار وبشكل يومي في تقييم الآثار الصحية والاقتصادية والتدخل اللازم لمعالجة ومواجهة ذلك وكذلك حماية المجتمع من خلال إجراءات متعددة وإعادة البناء والاستعداد للتنمية والنمو الاقتصادي وتجهيز الاقتصاد لمثل هذه الصدمات.

من جهته قال محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي أحمد الخليفي إن دول مجموعة العشرين عكفت على إقامة خطوط لمبادلة العملات وتسهيلات إعادة شراء لمعالجة تداعيات جائحة فيروس (كورونا) وقد تأخذ مزيدا من الإجراءات على صعيد خطوط المبادلات الثنائية. وأعرب الخليفي عن التطلع «لرؤية مزيد من الإجراءات مع تطور الأزمة ستتعلق بخطوط المبادلات الثنائية».

محمد الجدعان

يشمل كافة اقتصادات المنطقة

«النقد الدولي» يتوقع تأثيراً «بالغاً» لهبوط أسعار النفط و«كورونا»

توقع صندوق النقد الدولي تأثيرا «بالغا» لهبوط أسعار النفط وجائحة فيروس (كورنا المستجد – كوفيد 19) على اقتصادات منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا في عام 2020.

وذكر الصندوق في تقرير تحت عنوان (مواجهة جائحة (كوفيد 19) في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى – إبريل 2020) أنه من المحتمل أن يكون هناك تأثير «طويل الأمد» لصدمتي الهبوط في أسعار النفط وجائحة فيروس (كورونا) على اقتصادات دول المنطقة.

وتوقع التقرير أن يكون التأثير الاقتصادي لهما «بالغا» مع تسجيل المنطقة انكماشا في 2020 بمتوسط قدره 1ر3 بالمئة.

وأضاف أنه «من المتوقع أن يلحق ضرر جسيم بوجه خاص بالدول الهشة والمتأثرة بالصراعات» لافتا إلى احتمال أن «يؤدي الهبوط الاقتصادي إلى تفاقم حدة التحديات الكبيرة بالفعل التي تواجه هذه البلدان لا سيما في ظل ضعف البنى التحتية مما سيحفز من سرعة انتشار الجائحة».

وأشار الصندوق إلى أن «البلدان المصدرة للنفط تتعرض لصدمة مزدوجة يتزامن فيها انخفاض الطلب العالمي وانخفاض أسعار النفط» كاشفا عن توقعات بتراجع الصادرات النفطية «بأكثر من 250 مليار دولار في أنحاء المنطقة».

وأوضح أنه نتيجة لذلك «من المتوقع أن تتحول أرصدة المالية العامة إلى السالب متجاوزة 10 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي في معظم البلدان».

وفي المقابل قال الصندوق ان البلدان المستوردة للنفط «ستتأثر سلبا بالتراجع الكبير في تحويلات العاملين في الخارج وتدفقات الاستثمارات ورؤوس الأموال من البلدان المصدرة للنفط».

وبين أنه «مع التدهور الكبير في عجز المالية العامة في تلك البلدان فمن المتوقع ارتفاع مستوى الدين العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان إلى قرابة 95 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي».

ونبه الى أن «الديون الكبيرة التي تستحق آجالها قريبا تشكل مخاطر على التمويل في ظل الظروف الحالية في الأسواق» مضيفا أن مستويات الدين المرتفعة قد «تحد من الحيز المالي المتاح لاتخاذ تدابير إضافية».

واعتبر صندوق النقد الدولي أن الأولويات الحالية هي إنقاذ الأرواح وتوفير سياسات الحماية لمحركات النمو مع تخفيف التأثير الواقع على الأسر والقطاعات الأشد تضررا والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى وضع الاقتصاد على مسار تحقيق النمو المستدام في المرحلة القادمة.

وزراء العمل الخليجيون: حماية القوى العاملة الوطنية على «رأس الأولويات»

اكد وزراء العمل بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وضع حماية القوى العاملة الوطنية على «رأس الاولويات».وشدد الوزراء خلال اجتماع استثنائي بواسطة (الاتصال المرئي) لتناول عدد من المواضيع المرتبطة بتفشي فيروس (كورونا المستجد – كوفيد 19) على العمل على ضرورة تعزيز الاجراءات الخاصة باستقرار العمالة الوطنية في سوق العمل من خلال برامج الدعم الموجهة للمؤسسات والشركات في القطاع الخاص الى جانب تقوية انظمة الحماية الاجتماعية. واكد الوزراء ضرورة الحفاظ على المكتسبات والانجازات الوطنية في دول المجلس في مجال تنمية الموارد البشرية وصونها من التراجع نتيجة هذه الازمة. وأوضحوا أن كافة دول المجلس ومن خلال الوزارات المعنية بشؤون العمل والقوى العاملة قامت ولاتزال بكافة الاجراءات الضرورية بالتعاون مع القطاعات الاخرى، لحماية العمال من الاصابة بالمرض وعلاج المصاب منهم بدون اي تمييز أو اي تكاليف مالية على العامل فضلا عن قيام وزارات العمل بكافة الاجراءات والتدابير التي تؤمن للعامل احتياجات حياته الاساسية.

ودعا الوزراء الدول التي لديها عمالة في دول المجلس الى تولي مسؤوليتها القانونية في شأن تسهيل اجراءات السفر لمن يرغب من رعاياها المقيمين بدول المجلس وكذلك العمالة التي انتهت عقود عملهم والعمالة المخالفة لقوانين الاقامة بالعودة الى اوطانهم علما بأن دول المجلس ستقدم كافة التسهيلات لضمان عودتهم بسهولة ويسر.

واكدوا اهمية التنسيق والتعاون بين وزارات العمل بدول المجلس لاستقراء ما قد تسببه هذه الازمة الوبائية على القوى العاملة.